الاقتصاد الجزائري بين تقلبات العملات وأوهام مكافحة الفساد
(دراسة من منظور احتياطي الصرف)

ALGERIAN ECONOMY BETWEEN CURRECIES FLUCTUATIONS & FIGHT AGAINST CORRUPTION ILLUSIONS (A STUDY FROM THE PERSPECTIVE OF EXCHANGE RESERVES)

طارق قندوز–أستاذ محاضر أ– جامعة المسيلة ابراهيم بلحمير–أستاذ – جامعة المسيلة

ملخص

يتمتع الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة براحة مالية لم يسبق لها مثيل، حيث تراكمت احتياطيات البلد من النقد الأجنبي لتبلغ مستويات قياسية، وقد جاءت التقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية لتؤكد أن الجزائر تمتلك رصيد من العملة الصعبة يفوق الـ 200 مليار دولار أمريكي، يحتاج إلى منطق كيف يجب أن نستثمر؟، وليس كم يجب أن نستثمر؟، بيد أن هذه المعطيات سرعان ما تتبخر في ظل خسائر سعر الصرف التي سببها حرب العملات من ناحية. ومن جهة أخرى، فإن تفشي ظاهرة الفساد المالي بكافة جرائمه أصبح خطر على عوائد الثروة النفطية. وفي هذا السياق يرمي هذا المقال إلى تشخيص التأثير السلبي لكل من تذبذبات أسعار صرف العملات في الأسواق الدولية، وتراخي الأجهزة الحكومية في محاربة شبكات الإجرام المالي على مخزون الأمان المالي للاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الجزائري، أسعار صرف العملات، محاربة الفساد

Abstract

Recently Algerian economy has abounded in financial convenience unprecedentedly, whereas the country's foreign exchange reserves have accumulated to record levels, the specialized reports issued their statistics to emphasize that Algerian treasury has a stock of hard currency more than 200 billion dollar. It needs logic how should we invest (quality)?, not how much should we invest (quantity)?. However, these data shortly are evaporated in light of exchange rate losses due to the currency war on the one hand. And on the other hand, the spread phenomenon of administrative and financial corruption with all its crimes has become a direct threat to the revenues of oil wealth. In this context, the aim of this article is to diagnose the negative impact of both currency fluctuations in international markets, and the slowdown of government devices in the fight against financial crimes networks on the national economy.

Keywords: Algerian economy, exchange rates, fighting corruption

المعضلة البحثية

إنَّ المعضلة المستعصية والمشكلة المزمنة الضاربة بأطنابها التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، تتمثل في غياب إستراتيجية إقتصادية واضحة المعالم نابعة من إرادة سياسية تسترعيها رغبة جامحة لتحقيق النهوض والإقلاع المنشود، على خلفية أن الإقتصاد الجزائري يقوم بإثراء باقي العالم وإفقار السوق المحلي، إذ يقوم بتموين باقي العالم بالمواد الأولية غير المتجددة ويودع لديه جزءً مهماً من إيرادات الصادرات في شكل تراكم إحتياطات لا فائدة منها للدولة، أي بكل وضوح إن الإقتصاد الجزائري يتخصص في تحويل إحتياطي غير متجدد إلى إحتياطي متغير، حيث تعتبر المحروقات المورد الرئيسي وصمام الأمان للإقتصاد الجزائري والمرجع الوحيد لتحديد الأهداف السنوية، يجعل إنخفاض سعر النفط الناتج من إنخفاض نمو الإقتصاد العالمي (دالة الطلب) والقدرة الشرائية الدولية للجزائر تتأثر سلبا وإيجابا بتقلبات واضطرابات السوق العالمية والصدمات الخارجية. ومنه فالإقتصاد الجزائري يحمل في طياته بذور فنائه ويحوي في ثناياه عوامل تحطيمه ومعاول هدمه، فالثروة النفطية والغازية تحولت من نعمة إلى نقمة وإنتقلت من منحة إلى محنة، فالإقتصاد الجزائري يسير بوتيرة بطيئة نحو التهلهل والإهتراء والهزال باستثناء الهياكل القاعدية والبنى التحتية، ولولا الحبل السري الوحيد وهو مشيمة المحروقات، لكانت الجزائر تصنف ضمن حظيرة الدول الأكثر بؤسا وفقرا في العالم المتخلف، فمداخيل الجزائر من العملة الصعبة خارج البترول الناضب وغير المتجدد، 60% مصدرها مبيعات النفايات الحديدية ونصف الحديدية (قصدير متآكل من الصدأ) Déchets ferreux et non ferreux بقيمة 580 مليون دولار عام 2011 !.

وسط فشل الحكومة في بناء مشروع إقتصادي منسجم مع خصوصيات المجتمع الجزائري، رغم الهالة المالية وضخ أموال طائلة في سبيل تجسيد ذلك، يكثر زخم وركام التصريحات العشوائية للمسؤولين لذر الرماد في العيون، والإعتماد على تسويق الأرقام الصماء مثل تخصيص ميزانيات كبيرة للإنفاق الصحي والتعليمي أو القول بالقضاء على ظواهر يستحيل القضاء عليها حتى في الدول الأكثر تصنيعا في العالم، على غرار البطالة والفقر، ولعل من أشهر الأقوال الإرتجالية للحقائب الوزارية، تصريح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بأن الجزائر حققت مسعاها في الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي لأن 70% من إحتياجات المجتمع تلبى من خلال الإنتاج المحلي والباقي يتم إستيراده، أو إعلان وزارة الصناعة وترقية الإستثمار منتصف عام 2009 أن السيارة الجزائرية الأولى ستخرج من المصنع قبل نهاية السنة، مع العلم أن أي إتفاق في هذا الميدان المعقد يستهلك من 3 إلى 5 سنوات. فعلاقة الجزائر الإقتصادية المتميزة بالعالم الخارجي في مؤشر الإنكشاف يطبعها النفط إذ ما زال يعاني من تبعية إقتصادية مفرطة ومرعبة متعددة الأبعاد تتلخص في التالي:

- ❖ تبعية غذائية: تتمثل في دالة التضخم المستورد (ضعف جهاز الإنتاج الفلاحي: النباتي والحيواني، تدهور الصناعة الغذائية المحلية) ؛
- ❖ تبعية مالية: تتمثل في دالة المديونية الخارجية (إعادة جدولة الديون، نادي باريس ولندن) ؛

- ❖ تبعية تقنية: تتمثل في الإستعانة ببيوت الخبرة (الطريق السريع شرق/غرب، إدارة ميترو الأنفاق بالعاصمة، ...إلخ) ؛
- ❖ تبعية ريعية: تتمثل في دالة الصادرات النفطية:
- ➢ 97% من الصادرات السلعية عبارة عن محروقات ؛
- ➢ 60% من الناتج المحلي الخام عبارة عن محروقات ؛
- ➢ 65% من الإنفاق الحكومي متأتي من المحروقات ؛

75% من الإيرادات العامة عبارة عن محروقات.

وفي غضون ذلك، فإن إستشراء آلة الفساد الإداري وشبكات الإجرام المالي المعتبرة، **وهذا أمر ربما بات من البديهيات**، فسوسة الرشوة، وعفن الإختلاس، وغسيل وتبييض الأموال (خروج العملة الصعبة)، ...إلخ الذي بلغ مستويات فاحشة، وإنعدام الرقابة المالية وعدم ترشيد متابعة ما تم إنجازه في المشاريع لا يزال عائقا كبيرا أمام التنمية، وكلها معاول هدم تؤدي إلى تبديد وتبذير وسوء إستعمال الموارد العمومية، وتقويض جهود الإصلاحات وتعريتها من فعّاليتها وتفرغها من محتواها الجوهري، وكنتيجة لغياب وازع منظومة الأخلاق الجماعية، فقد غرق المجتمع في مستنقع الفساد (سلطة، أحزاب، مجتمع مدني)، وهذا بالموازاة مع نقص فعّالية دور البرلمان في المحاسبة والمساءلة، وإنعدام تشكيل لجان لتقصي الحقائق إذ عرفت الجزائر، خلال الآونة الأخيرة، مسلسل من فضائح ثقافة التلاعب بالمال العام، كما أثبتت ذلك قضيّتَا شركة سوناطراك، وميناء الجزائر العاصمة، ناهيك عن إنتشار ثقافة الكذب الأقرع على الشعب مع إقتراب الإستحقاقات الإنتخابية، وقد أدت هذه الوضعية إلى بيئة تنافسية غير صحية بين المتعاملين شكلت مقبرة للإبداع، كما أسفرت عن طرد الكفاءات الوطنية النزيهة وهروب الكوادر المخلصة (رأس المال الفكري، مجتمع المعرفة) فهاجرت الأدمغة العبقرية الغيورة على مستقبل البلاد، لأن المناخ متعفن تنبعث منه الروائح الكريهة التي لا تطاق على غرار الظلم، الإنتهازية، المحسوبية، البيروقراطية، النفوذ والجاه، والتماطل والتقاعس وطول الإنتظار للحصول على منصب عمل، أثرت سلبا على مردودية الإقتصاد الوطني، ومن الأمثلة الحية لإنتشار ثقافة الفساد الإداري الذي تطور ليصبح منظومة لإدارة الفساد تسجيل فضائح من العيار الثقيل مسّت القطاعات الإستراتيجية:

- ➢ في قطاع النقل والمواصلات نجد ميناء الجزائر وميترو الجزائر إلتهم المليارات دون أن يرى النور إلاّ بحر عام 2012 ؛
- ➢ في قطاع المحروقات، شركة سوناطراك العمود الفقري للإقتصاد الوطني تم إكتشاف 1600 صفقة أبرمت بالتراضي وأهدرت فيها آلاف المليارات ؛
- ➢ في قطاع الأشغال العمومية، شهد إختلاسات بالمليارات لتشمل مشروع الطريق السريع (شرق/غرب) أضخم مشروع ؛
- ➢ في القطاع المصرفي والبنكي، فضيحة القرن إفلاس بنك الخليفة عام 2003 وما نجم عنه من تبديد لمئات الملايين من الدولارات، أسالت الكثير من الحبر وأماطت اللثام عن كثير من

الأسرار، حيث عرفت إدانة مسؤولين كبار بينهم محافظ البنك المركزي السابق ووزير الصناعة السابق، بالإضافة إلى قضية البنك الخارجي الصناعي التي كبدت البنك الخارجي الجزائري فرع وهران خسائر مالية فادحة قدرت بـ 219 مليون دولار.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، على إعتبار أنها جاءت في غضون الهزات العنيفة التي إجتاحت الدول الأكثر تقدما في العالم، والتي تعكف على البحث عن مصادر أخرى للطاقة، وموجة الإنتقادات اللاذعة شديدة اللهجة من طرف الخبراء الأخصائيين والباحثين الجامعيين علاوة عن المنظمات الأممية، بشأن الهوّة الجسيمة بين المخزون المالي للبلد من جهة، وبين ترتيب الجزائر في مراتب متأخرة ضمن حظيرة الدول المتخلفة غير المنتجة للفوائض والمنافع الحقيقية خارج الركاز (تتكون من 60% محروقات و20% زراعة ونحو 5% صناعة والباقي 15% من الخدمات).

المحور الأول: تبخر الاحتياطات الخارجية الرسمية من النقد الأجنبي في ظل تنامي فاتورة الواردات

تعزى أهمية توظيفات إحتياطات الصرف Réserve de Change، كونها تسمح بتعزيز الموقع المالي الخارجي للبلد، وتوفير الإطمئنان في قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية بالعملة الصعبة الأجنبية تجاه الدائنين، فحسب صندوق النقد الدولي فإن التوجه السائد لدى البنوك المركزية في العالم نحو رفع إحتياطات الصرف لديها، والتي بلغت 8.1 تريليون دولار في نهاية عام 2009 (62.2% بالدولار، 27.3% بالأورو) مقابل 1.8 تريليون دولار في عام 1999. ويقصد باحتياطي الصرف RCH **(الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية، إلى جانب ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافي مركز الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي).**

وفي ذات السياق، فإن إحتياطات الصرف الرسمية التي تمتلكها الجزائر تعد ديونا مستحقة على الدول التي تصدر عملات صعبة، كما تمثل ضمانا لكل الكتلة النقدية بالدينار على مستوى الإقتصاد الوطني، وهي تلك القيمة التي يمتلكها المتعاملون الإقتصاديون، لأنّ إستعمال إحتياطات الصرف المودعة لدى بنك الجزائر من طرف الأعوان الإقتصاديين المقيمين، يتطلب شراء هذه الإحتياطات على مستوى السوق البنكي للصرف مقابل العملة الوطنية للإستجابة لإلتزاماتهم، فيما يخص التحويل إلى الخارج، إما عن طريق الدفع العادي (الإستيراد)، أو تسديد القروض والإستثمارات في الخارج. والجدول أسفله يبرز تغطية الإحتياطات الخارجية الرسمية في الجزائر للواردات السلعية بالأشهر خلال الفترة 1995-2010

/الوحدة: مليار دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإحتياطات	2.1	4.2	8	6.8	4.4	12.1	18.1	23.1
التغطية	2.1	4.52	8.92	7	4.8	15.4	22.9	23.2
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإحتياطات	32.9	43.1	56.2	74.6	99.3	138	146	162.2
التغطية	29.8	28.9	34.4	24.4	50.2	45.2	47.5	40.5

المصدر: بنك الجزائر وصندوق النقد العربي

جدول يوضح الإحتياطات الخارجية في العالم (2005-2010): مليار دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصين	822	1069	1531	1950	2418	2889
الهند	132	171	267	248	266	292
مجموع الدول العربية (دون الذهب)	-	534.3	752.3	918.3	924.5	1008.6
المملكة العربية السعودية	-	225.6	305.4	442.3	409.6	444.7
ليبيا	-	59.3	79.4	92.3	100.1	102.7

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمي

من الجدول أعلاه، وحسب التقارير الصادرة عن **البنك المركزي** المتعلقة بالوضعية والتوجهات المالية والنقدية للجزائر و**كتابة الدولة المكلفة بالإحصائيات** و**وزارة المالية**، فقد عرفت الموارد المالية للبلاد من النقد الأجنبي إتجاه ذو منحى تصاعدي مطرد بمعدلات نمو سنوية أسية محسوسة ذات متتالية هندسية بـ 504.5% للفترة 1995-2011، رغم تحديات الأزمة المالية والإقتصادية العالمية، وأزمة الديون السيادية التي تعصف بالقارة الأوروبية لاسيما اليونان[Θ]، والأزمة التي هددت الولايات المتحدة الأمريكية بعجزها عن سداد ديونها[Θ]. حيث إرتفعت الإحتياطات الخارجية الرسمية بقفزة نوعية من قيمة شحيحة بـ 2.1 مليار دولار عام 1995 إلى 43.1 مليار دولار بلغها عام 2004 ليصل إلى أعلى مستوى قياسي له عام 2011 بسقف 182.2 مليار دولار مقابل 162.2 مليار دولار عام 2010، وذلك ما يعادل زيادة ملموسة قدرها 180 مليار دولار في غضون 17 عام، لتصنف الجزائر على رأس الدول الإفريقية في الرواق الأوّل والمرتبة 11 عالميا من حيث قيمة إحتياطي النقد الأجنبي (نسبة إحتياطي الصرف الجزائري إلى مجموع الإحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية 16.1% عام 2010 لتحتل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية). وفي نفس الإطار، وحسب إحصائيات **معهد الصناديق السيادية السويسري**، فإن الجزائر جاءت بالمرتبة الـ 13 عالمياً للصناديق السيادية، وحسب أرقام **المجلس العالمي للذهب** The World Gold Council بلندن لعام 2008 صنفت الجزائر في المرتبة الـ21 عالميا من أصل 107 دول، فهي من بين أهم البلدان المتوفرة على إحتياطات رسمية من الذهب بحجم 173.6 طن لتمثل 3.6% من مجموع إحتياطاتها الدولية، حيث تلعب الإحتياطات الرسمية من الذهب دورين مهمين، حيث تعتبر أداة صرف وإحتياط للقيمة في نفس الوقت. وقدرت الاحتياطات الرسمية من الذهب عبر العالم سنة 2008 بنحو 26700 طن، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى بـ 8133 طن (30.4%) متبوعة بألمانيا بـ 3412 طن (12.7%) وصندوق النقد الدولي بـ 3217 طن (12.1%)، وعلى الصعيد الإفريقي تحتل الجزائر المرتبة الأولى (0.65%) متفوقة على جنوب إفريقيا بـ 124.7 طن التي تحتل المرتبة الـ 28 عالميا، وفي المنطقة العربية تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد لبنان بـ 286.8 طن (1.1%) الذي يحتل المرتبة الـ 17 عالميا. والجدير بالتنويه، أن مركز الجزائر في مجال أرصدة المدخرات الإحتياطية التي لا تشتمل ممتلكات الذهب متقدم جداً، إذ تحتل الصدارة عربيا عام 2008 بـ 138.3 مليار دولار تليها ليبيا بـ 96.1 مليار دولار ثم حلت الإمارات ثالثا بـ 44.5 مليار دولار ثم مصر بـ 32.7 مليار دولار وجاءت السعودية خامسا بـ 27.1 مليار دولار (إمريكا بـ 41 مليار دولار، إسرائيل 41.4 مليار دولار).

وأشارت تقارير **المكتب الأمريكي للإستشارة وتقييم الأخطار في مجال الإستثمارات** (آي أنتش أس غلوبال إينسايت) إلى أنّ الجزائر قامت على عكس الدول العربية الأخرى، بتوظيف جزء من إحتياطها على شكل سندات خزينة أمريكية مؤمنة، وأخرى في بنوك أوروبية تمتاز بنسبة ربحية أقل ولكنها آمنة (فوائد صندوق التنمية الإفريقي والبنك المركزي الأوروبي فيها لا تتعدى 1.5 و0.25% فقط)، وحسب تأكيدات **صندوق النقد الدولي** المتصلة بالتطورات النقدية والمالية، فإن هذا المستوى من التحسن المستمر الذي حققه مؤشر مخزون الأمان الجزائري من العملات الصعبة يبعث على كثير من الإرتياح من منظار الوضع الخارجي مقارنة بملابسات عقد التسعينات، ويرجع إلى أسباب موضوعية كتفاعله مع إنتعاش أسعار النفط والغاز الطبيعي في السوق العالمية، حيث إستفادت من تحسن مستوى متوسط سعر صحاري بلند إذ أضحى يتراوح ما بين 62.3 و80.3 دولار للبرميل، إضافة إلى تعدد إحتياطي العملات الصعبة منذ سنة 2004 قصد تسيير أفضل لخطر صرف أهم العملات، حيث تتشكل حاليا من 46% من الدولار و42% من الأورو والبقية من سلة عملات أجنبية أخرى (5% من الين، 5% من الجنيه الإسترليني).

إن تسيير الإحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي المنتهجة من طرف بنك الجزائر، تقوم على الحيطة والحذر وفق مبدئي أمن وسيولة هذه الأصول، لأن التسيير الحذر لإحتياطي الصرف يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية، في إطار الهدف الإستراتيجي لتعزيز وضمان الإستقرار النقدي والمالي للدولة. ولهذه الإحتياطات الضخمة مقابل العملة الوطنية (بالدينار)، يوجد في أغلبه في المداخيل الجبائية (الإيرادات العامة) المستعملة في إطار ميزانية الدولة (النفقات العامة) الخاصة ببرامج الإستثمارات العمومية الكبرى السابقة والجارية في إطار المخططات الخماسية التنموية للفترة 2001-2014، أي بعبارة أخرى يتم إستخدامها لتحريك عجلة التنمية، وتنشيط حركية النمو الإقتصادي وتحسين الإستهلاك الكلي الداخلي، وكذا كمحرك لتنمية وتدعيم القطاع الخاص. كما أن إحتياطات الصرف الرسمية التي كدسها بنك الجزائر في فترة ما بين 2004 و2011، شكّلت عنصرا هاما للحماية وإبداء مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية والصمود أمام إفرازاتها، كانخفاض عائدات الصادرات نتيجة إنهيار وتهاوي أسعار المحروقات في البورصات العالمية، والخروج الفجائي لرؤوس الأموال بسبب تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية، حيث قام بنك الجزائر بمحاكاة سياسة البنوك المركزية في العالم لمَّا خفضت وسحبت تدريجيا من نسبة ودائعها في البنوك التجارية من 20% إلى 10% تفاديا للمخاطر. تقلصت ودائع الجزائر على مستوى البنوك التجارية بشكل ملحوظ حيث أصبحت تمثل 2% فقط من إجمالي إحتياطات الصرف. ورغم الفوائد والمزايا الجسيمة التي تمخضت عن زيادة مخزون البلاد من النقد الأجنبي كوسيلة لتعزيز الإستقرار المالي، فهي تدر أرباحا مهمة حيث أنتجت 4.46 مليار دولار بنسبة عائد 3.5% عام 2009، علاوة على دعم القدرة على التعامل مع الأزمات والحفاظ على سعر الصرف، وتدعيم الثقة الدولية في الإقتصاد الوطني (جذب الإستثمار الأجنبي المباشر). ينضاف إلى ذلك أنّ إحتياطي الصرف سيضمن للجزائر القدرة على التسديد لأكثر من ثلاث سنوات للإستيراد، فمثلا عام 2010 نسبة التغطية

تمثل 40.5 شهرا، مقابل الذروة التي بلغت 50.2 شهرا نهاية عام 2007، ومعدل التغطية يتأثر بوتيرة تغيرات حجم تكلفة فاتورة الواردات السلعية والخدمية[1].

المحور الثاني: الخسائر السنوية الفادحة التي يسجلها الدينار مقابل تذبذبات سوق العملات الصعبة

عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت، إلى نظام التعويم الموجه، ليصبح إبتداءً من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف Taux de Change/ Exchange Rate ما بين البنوك. فمن جملة الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23، والجدول أسفله يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2000-2010

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدولار	75.26	77.26	79.68	77.39	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58	72.64	74.4
اليورو	-	-	-	79.26	87.32	89.63	90.35	95.18	93.95	101.1	105.3

المصدر: عدة جهات متخصصة

شهد سعر صرف العملة الوطنية للجزائر إستقرارا مقابل الدولار واليورو الأمر الذي يعتبر دافع إيجابي لتعزيز مناخ الإستثمار، وحسب بنك الجزائر، فقد عرف عام 2010 إستمرار ضمان إستقرار نسبة صرف الدينار من حيث القيمة الفعلية الحقيقية، من خلال إكتساب الدينار لقيمة 2.64%. وساعد على ذلك أن سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص إحتياطات الصرف نحو تغطية الواردات. وحسب بنك الجزائر فإن هذه النسبة كافية لضمان إستقرار عملة الدينار المحلي في سوق الصرف، من منظور أنها فعّالة من ناحية التنقيط في معادلة التبادل وتداول العملة مقارنة بالعملات الأجنبية، رغم تأكيد الخبراء أن الدينار الجزائري خسر 30% من قيمته، وهي نسبة مخيّبة، خصوصا إذا ما تم إحتساب فاتورة الواردات التي تتضخم سنويا بفعل تزايد قيمة الأورو والدولار عملتا الإستيراد. وبالموازاة مع ذلك، فإن حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب للإقتصاد الجزائري خسائر مالية جسيمة تتراوح بين 500 و800 مليون دولار سنويا، يتم تسديد ثلثي الواردات بالعملة الأوربية (60%)، بينما الصادرات فمسعرة بالدولار تغذيها المحروقات (97%)، فتراجع قيمة الدولار وتذبذب الأسعار نظرا إلى تفاقم عجز الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستوى غير قابل للإستمرار، إذ بلغ العجز في الميزان التجاري الإمريكي 580 مليار دولار عام 2011.

وإذا كانت الجزائر من الدول النفطية قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة، فإنها لا تزال تتأثر لضربات مالية موجعة جرَّاء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من قيمة مجمل الصادرات، كما أن إحتياطي الجزائر من العملة الأجنبية موزع بين نسبة 55% بالأورو، وحوالي 45% بالدولار. وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية إرتفاع عملة الأورو قياسا بالدولار في الوقت الذي

سجّل فيه النفط مستوى قياسي ثم إنخفض، فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدة عوامل للإقتصاد الوطني :

1. زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع ؛
2. هذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو ؛
3. إرتفاع سعر الأورو وهي العملة التي تسدد بها الجزائر وارداتها تسهم في تراجع جني الأرباح جرّاء إرتفاع سعر النفط ؛
4. إرتفاع أسعار المحروقات ستزيد من تكلفة فاتورة الواردات الجزائرية من سلع غذائية وتجهيزات الإنتاج (إرتفاع تكلفة الطاقة والنقل ... إلخ)[2] .

المحور الثالث: أرقام مفزعة حول مؤشر مدركات الفساد ودق ناقوس الخطر

تأسّست منظمة الشفافية الدولية كهيئة غير حكومية عام 1943 الكائن مقرها بميونيخ (ألمانيا)، وتصدر مؤشر قياس مدركات الفساد CPI الذي يعكس مدى تفشي وإستفحال جرائم الفساد في الأقطار، وهو مدرج من صفر (فاسد جداً) إلى عشرة (نظيف جداً)، حيث يمثل الصفر سيطرة وهيمنة الفساد وتمثل العشرة الخلو من الفساد، ويعتمد هذا المؤشر المهم على تجميع المعطيات من رجال أعمال وأكاديميين وموظفين في القطاع العمومي لكل دولة من خلال نشاطهم اليومي. ويعتقد الخبراء أن تراكم مسلسل الإنزلاقات والتجاوزات كسابقة خطيرة في تاريخ الجزائر خصوصا مطلع عام 2011 أعمق من إرتفاع أثمان السكر والزيت أو غلق الطرق والمرافق العامة مثل البلديات والمستشفيات، فهذه الأخيرة كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس فقط، بل هي أزمة النظام الإقتصادي والسياسي الجزائري الذي لا يملك مفاتيح الحلول الجذرية ولا يملك مشروعا ذا بعد وطني شامل، في وقت إمتلأت فيه أوعية وجيوب الخزينة العمومية بملايير الدولارات، فالفساد هو أساس أزمة الجزائر، وليت الصراع في الساحة السياسية بين الأحزاب يقتصر على بناء الدولة العصرية، بل حقيقته المرّة أنّه صراع إنتهازي حول المناصب البرلمانية في الإنتخابات التشريعية والمصالح الضيقة والإمتيازات الفردية ومن يأخذ أكثر من الصفقات العمومية ولو على حساب المصلحة العامة، ويثير هذا الوضع حفيظة الشارع الغاضب، خاصة لما يقارنه بالسلوك النضالي والتضحيات الكفاحية التي قدمها المجاهدون والشهداء الحقيقيون في ثورتهم المباركة ضد الإستعمار الفرنسي، ويمكن عرض جدول مؤشر مدركات الفساد في الجزائر كما يلي:

جدول يبرز تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003-2011

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقاط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112

Source: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2003_2010 (Consulté Le 19-12-2011)

جدول يبرز مركز الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لعام 2011

RANK	COUNTRY	SCORE
100	Tanzania	3
112	Algeria	2.9
112	Egypt	2.9
112	Kosovo	2.9
112	Moldova	2.9
112	Senegal	2.9
112	Vietnam	2.9
118	Bolivia	2.8
118	Mali	2.8

Source: http://www.echoroukonline.com/ara/national/88003.html (Consulté Le 1-12-2011)

من الجدولين أعلاه يمكن إبداء الملاحظات والتوصيفات التالية:

يلاحظ من الجدول تدحرج تصنيف الجزائر بـ 24 نقطة في الفترة 2003-2011، حيث إحتلت على سلَّم مؤشر الشفافية المرتبة 88 عام 2003 بدرجة 2.6 من 10، والمرتبة 112 من أصل 183 بلد شمله المسح عام 2011 لتتحصل على رصيد ضعيف ومنخفض جداً بـ 2.9 من 10 بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010، ويتكرر هذا السيناريو التراجيدي والوضعية المأساوية للمرة التاسعة على التوالي دون تسجيل أي تطور إيجابي. بمعنى أنها لم تستطع أن تقفز فوق حاجز الـ 3 نقاط، لأنه حسب الهيئة الدولية تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط، دلالة على توسع دائرة ورقعة إنتشار الفساد بمنسوب عالي ومرتفع داخل مختلف مفاصل ودواليب الدولة، ومنه نستنتج أن البلاد تؤكد غرقها أكثر في بحر الفساد، حيث تشهد مؤسسات وأجهزة الحكومة معدلات خطيرة وتعاني من مستويات رهيبة منه (عالجت المحاكم الجزائرية خلال الفترة ما بين 2006 إلى 2009 ما يزيد على أربعة آلاف قضية فساد منها 55% إختلاسات و10% رشوة)، إذ تتبوء مركز دولي غير مشرف، الأمر الذي يؤشر ويدلل على أن الشركات العاملة بالسوق الوطني سواء العمومية أو الخاصة (محلية وأجنبية) تعيش في بيئة إقتصادية أقل شفافية يُعشش فيها قضية الفساد بكافة مظاهره وأشكاله.

وفي ذات السياق، تأتي هذه الأرقام المفزعة والمرعبة لتدق ناقوس الخطر في توقيت حسّاس للغاية، أي بالموازاة مع الظروف والعوامل التالية:

- تنصيب السلطات العمومية للهيئة الوطنية للوقاية ومحاربة الفساد عام 2011، التي تعد بمثابة مرصد وجهاز مركزي دورها الأساسي بذل الجهود المضنية لمكافحة ومحاصرة بؤر الفساد المستشرية، وكذا تجفيف منابعها وتقويض مشاربها لاسيما الرشوة التي طمّت وعمّت، والشاهد هو تأخر وتماطل الوصاية في تأسيس هذه الآلية رغم أن قانون 20 فيفري 2006 نص عليها، لذلك لوحظ غياب أي نتائج لعملها، أي لم يقدم أو يؤخر شيئا في التصنيف الدولي الجديد (فارغة من محتواها بقيت حبر على ورق وجسم بلا روح)، وكذا عدم صدور المراسيم التنظيمية لقانون الصفقات العمومية الجديد، إذن واضح أنه لا توجد إرهاصات للإرادة السياسية الحقيقية للتقليل من حدة هذا الأخطبوط الجرثومي الذي ينخر في جسم الإقتصاد الجزائري ؛
- وجود هيئة عليا لمراقبة الأموال العمومية (ISCFP) L'Institution Supérieur de Contrôle des Finances Publiques، حيث تأسس مجلس المحاسبة Cour des

Comptes في 1980 بإصدار الأمر رقم 80-05 المؤرخ في 1 مارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفته الرقابية. ويخضع حاليا في تسييره للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو 1995، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أغسطس 2010، الذي يحدد صلاحيات تنظيمه وسيره وجزاء تحرياته ؛

- نشوب وإندلاع ثورات الربيع العربي التي هزّت أنظمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا درس مستفاد للجزائر من زاوية أن غالبية الدول العربية التي مسّتها رياح التغيير تقبع في مراتب ذيلية دنيا في مجال مؤشر الشفافية، مسجلة نتائج سيئة وفي بعض الأحيان كارثية (العراق 175 برصيد 1.8؛ مصر 112 برصيد 2.9؛ المغرب 80 برصيد 3.4؛ تونس 73 برصيد 3.8) [Θ3] .

خاتمة

هناك إفراط شديد للغاية ومغالاة كبيرة جداً في إستنزاف إحتياطي الصرف، الأمـر الذي يستوجب إعادة النظر في مستوياته العالية غير المبررة، إذ لا يمكن إعتبار هذه الإحتياطات المبالغ فيها نجاحا كللت به سياسات الإصلاح الإقتصادي، لأنّ هذا الرقم يتجاوز كثيرا الإحتياجات المثلى للتسيير المحكم للتجارة الخارجية، ولأنّه لم يتحقق على ضوء ظروف إنتعاش إقتصادي حقيقي أي زيادة في معدلات الإستثمار والنمو والتصدير، وفي ختام هذه الورقة البحثية، نستنتج أنه وبالرغم من كل الأشواط الكبيرة التي أنجزتها الدولة في إطار الإصلاحات التي باشرتها لتأطير التجارة الخارجية وتحقيق التنويع الإقتصادي وبغية ترقية النجاعة التنافسية للمنتج الوطني إلى مستوى يستجيب للمقاييس العالمية، تبقى صعبة المنال لأن التدقيق في تفاصيل واقع العائدات من النقد الأجنبي يكشف بسهولة أنه لا يعود ألبتة لنجاعة السياسات الإقتصادية من منظور مؤشري الكفاءة والفعّالية خاصة في مجال الإستثمار والإنتاج، حيث تبقى الجزائر رهينة السوق الدولية وتعاني من تبعية كبيرة، إذ أن قيمة الواردات الجزائرية معتبرة وقياسية بسبب العقدة الهولندية لتدهور شروط التبادل التجاري الدولي، من خلال إرتفاع أسعار المنتجات المستوردة، إلى جانب خسائر سعر الصرف، كل هذا يؤدي إلى إرتفاع فاتورة الغلاف المخصص لتسديد قيمة الواردات من جهة، ينضاف إليها التذبذبات والتقلبات في أسعار المنتجات المصدرة (المحروقات) في البورصات العالمية من جهة أخرى، ومع ذلك توجد رهانات تنموية عديدة ومتعددة وطاقات إستثمارية ضخمة غير مستغلة تحتاج إلى تفعيل وبلورة على أرض الميدان كضرورة ملحة لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات، ومن ثم الإندماج الديناميكي في الإقتصاد العالمي:

- ينصح الخبراء مسؤولي بنك الجزائر بضرورة تنويع سلة العملات على غرار اليورو واليوان الصيني الأكثر إستقراراً أو تحويله إلى الذهب الذي يشهد إرتفاعا حيث يقدر حاليا 1500 دولار للأونصة، وهو رقم لم يبلغه من قبل. ورغم ذلك تبقى وجهات النظر متضاربة في مجال توظيف الأموال الجزائرية المودعة بالخارج على خلفية الإستفادة من كافة أشكال الضمانات التي تجعلها في معزل من الإضطرابات في السوق الدولية والسعي نحو الحصول على العائد الأمثل

والمردودية الأضمن، حيث إقتربت من 3% عام 2010 لحماية قدرة مقاومة الجزائر لصدمات سلبية محتملة تؤدي إلى تبخر مخزون الأمان المالي من النقد الأجنبي ؛

- ❖ تسخير المخزونات الضخمة الجاثمة في صناديق البنوك المتراكمة لسنوات بالبحث عن محركات **وديناميات** التمويل الناجعة للمؤسسات الإقتصادية خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الروح التصديرية، والتكفل بجميع المشاكل المالية للمصدرين، بوضع وتنفيذ عقود الشراكة والمرافقة مع المؤسسات المالية من زاوية تكلفة/عائد، مع ضرورة إيجاد صيغ تمويل سهلة وأقل ضغط بالنسبة لعمليات إستكمال الصفقات التصديرية، بالموازاة مع أهمية تنويع مصادر وأشكال التمويل، بعيدا عن التمويل البنكي الكلاسيكي، خاصة عن طريق تنشيط دور البورصة كواسطة هامة بين الإدخار (العائلات) والإستثمار (المشاريع) ؛

التصدي لظواهر الفساد ومكافحة المفسدين بعزيمة متوقدة تحذو الحكومة، على خلفية أن الإستثمار المثمر يتطلب محيط إداري نزيه وغير ملوث بالفساد، بإرساء قواعد ديناميكية متينة وصلبة لمبادئ الحوكمة الرشيدة (المساءلة، الإئتمان، الإفصاح) في دواليب ومفاصل السلطة، وتشديد الدور الرقابي لغرفتي البرلمان عبر فحصه للقوانين وتمكينه من تشكيل لجان لتقصّي الحقائق على إثر فضائح التلاعب بالمال العام. هذا إضافة إلى تعزيز إستقلال القضاء وتمكينه من القيام بدوره كاملاً في التحقيق ومتابعة المتورّطين، وإخضاع حركة الأموال لمراقبة قوية، زيادة على إعطاء دور أكثر فاعلية للمنظمات النقابية والأوديت الداخلي ومجلس الإدارة في الشركات الكبرى، مع ضرورة غرس وترسيخ الوازع الديني المنبثق من روح رسالة الشريعة الإسلامية التي تحوي في ثناياها القيم المثلى والأخلاق الفاضلة والآداب السامية، من خلال تطعيم مواد الدستور وتخصيب النصوص التشريعية والأطر

الهوامش والإحالات

[Θ] أزمة الديون اليونانية التي تقدر بـ 350 مليار أورو وإحتمال عجز اليونان على تسديد ديونها، الأمر الذي ستكون له إنعكاسات سيئة على الإتحاد النقدي الأوروبي، رغم جهود الدول الأوروبية الجبارة لإنقاذ هذا البلد من حافة الإنهيار، وقد أعطت البنوك الأوروبية موافقتها للتنازل عن 50% من ديونها المستحقة على اليونان أي 100 مليار أورو. كما تقرر تعبئة 1000 مليار أورو في صندوق الإنقاذ المالي مما يقلص بحوالي 100 مليار أورو ديون اليونان

[Θ] تتمثل أزمة الديون الأمريكية في عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن سداد ديونها البالغة حدود 19 ألف مليار دولار، بمستوى 75% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، في وقت يقدر فيه العجز الأمريكي بـ 2.2 تريليون دولار في منتصف 2011، ووجدت الحكومة الإمريكية صعوبة بالغة في الخروج من عنق هذه الزجاجة، بسبب مسارعة أسواق المال ووكالات التصنيف إلى تصنيفها في درجة ضعيفة يعني في درجة خطر كبيرة إقتربت من AAA أو BBB

[1]– عملية تحليل المعطيات وإستنطاق الأرقام تمت من خلال إستقراء المادة العلمية التالية:

– التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (http://www.amf.org)

– التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر (http://www.bank-of-algeria.dz)

– الموقع الإلكتروني للمجلس العالمي للذهب (http://www.gold.org)

– الموقع الإلكتروني لمعهد الصناديق السيادية السويسري (http://www.swfinstitute.org)

– الموقع الإلكتروني للمكتب الأمريكي للإستشارة وتقييم الأخطار في مجال الإستثمارات (http://www.ihs.com)

– الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (http://www.finance-algeria.org)

– أحمد عامر: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 49، 2010، ص ص.84-89

– زايري بلقاسم: إدارة إحتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، بيروت، لبنان، 2008/

http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=6000:------
2009&catid=56:2010-05-13-10-29-46&Itemid=109 (Consulté Le 13-5-2010)
http://www.djazairess.com/echorouk/17739 (Consulté Le 16-10-2007)
http://www.djazairess.com/echchaab/1097 (Consulté Le 5-10-2008)
http://www.djazairess.com/elyawm/3490 (Consulté Le 20-9-2008)
http://www.djazairess.com/alfadjr/98476 (Consulté Le 27-1-2009)
http://www.djazairess.com/aps/91825 (Consulté Le 21-10-2010)
http://www.djazairess.com/aps/93699 (Consulté Le 4-11-2010)
http://www.djazairess.com/eloumma/10316 (Consulté Le 26-3-2010)
http://www.djazairess.com/alfadjr/144786 (Consulté Le 17-3-2010)
http://www.djazairess.com/algeriapress/1481 (Consulté Le 25-3-2010)
http://www.djazairess.com/elbilad/40095 (Consulté Le 12-9-2011)
http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/10784 (Consulté Le 13-9-2011)
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&issueno=12013&article=645734 (Consulté Le 13-2-2012)
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2012\02\02-23\23x40.htm (Consulté Le 23-2-2012)
http://www.algerie360.com/ar/4131 (Consulté Le 30-9-2011)

[2]– عملية تحليل المعطيات وإستنطاق الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الإفتراضية وإستقراء المادة العلمية التالية:

– التقرير الإقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (http://www.amf.org)

– التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر (http://www.bank-of-algeria.dz)

– الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (http://www.finance-algeria.org)

– الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء (http://www.ons.dz)

[3] عملية تحليل المعطيات وإستنطاق الأرقام تمت من خلال إستقراء المادة العلمية التالية:

– التقارير السنوية الصادرة عن المنظمة العالمية للشفافية بميونيخ (http://www.transparency.org)

– الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد (http://www.arabanticorruption.org)

– الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا (http://www.coursupreme.dz)

– الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة أو الهيئة العليا للرقابة على الأموال العمومية (http://www.ccomptes.org.dz)

– مجلة الشفافية، العدد 05، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، 2010

– علي خالفي: قياس الفساد وتحليل ميكانزمات مكافحته (دراسة إقتصادية حول الجزائر)، مجلة مركز البحث الإقتصادي المطبق من أجل التنمية CREAD، العدد 88، بوزريعة، الجزائر، 2009، ص.103

– عبد القادر خليل: الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة تقييمة حول الإقتصاد الجزائري)، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 46، 2009، ص.103

http://www.ccomptes.org.dz/documents/plan_strategique_2011_13_ar.pdf (Consulté Le 7-4-2012)
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2006 (Consulté Le 26-3-2012)
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2007 (Consulté Le 26-3-2012)
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2008 (Consulté Le 26-3-2012)
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010 (Consulté Le 26-3-2012)
http://www.arabanticorruption.org/index.php?option=com_content&view=article&id=281A-
2010&catid=37A2010-03-31-10-38-37&Itemid=175&lang=ar (Consulté Le 11-12-2011)
http://www.elkhabar.com/ar/watan/272804.html (Consulté Le 2-12-2011)
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/-BF57-4545-BE79-C596DEB53463.htm (Consulté Le 12-03-2010)
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\11\11-09\09qpt90.5.htm (Consulté Le 11-11-2010)

[Θ] اللافت للإنتباه هو حصول دول عربية أخرى على مؤشرات أحسن بكثير، حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب 28 والبحرين 46 وسلطنة عمان 50 والكويت 54 والمملكة العربية السعودية 57 أما قطر فاعتبرت المؤشر الأحسن برصيد 7.2 درجة